

الكارمية وتجارة الكارم في عصر الماليك

مساهمة في دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي الوسيط

د. أحمد عطيط

قديمة «كاديم»، ويقصد بها طريق التوابل الآتية من بلاد الكانم (السودان الغربي)⁽⁴⁾.

أما المستشرق ليتمان (Littmann) فقد اعتبر أن لفظة «كارمي» مشتقة من Kuararima، وهي كلمة أمهرية تعني نوع من التوابل التي حملها التجار الكارمية من أثيوبيا، ثم وقع فيها تصحيف وأصبحت «كارم»، وأطلقت على هؤلاء التجار⁽⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اقتراح يربط اسم الكارمية بإحدى السلع التي تاجروا بها، وهي فكرة تستحق الوقوف عندها، خاصة إذا عرفنا أنه كان يوجد في القاهرة، حسب رواية المقرئزي، سوق مشهور لتجارة العنبر⁽⁶⁾، وأن العنبر الأصفر كان يُطلق عليه اسم «كارم» أو «كهرومان»، ولما كان هذا «الكارم» من بين السلع التي حملها التجار الكارمية إلى الديار المصرية، فمن الجائز أن تردّ تسميتهم إلى هذه السلعة⁽⁷⁾.

واستبج الإشكال القائم حول مصطلح «الكارمية»

من الثابت أن مصطلح «الكارمية» هو اسم أطلق على طائفة من كبار التجار كانوا يحتكرون تجارة التوابل والبهار⁽¹⁾ (تجارة الكارم) ما بين الديار المصرية واليمن من جهة وجنوبي شبه الجزيرة العربية والهند والشرق الأقصى من جهة أخرى.

وليس لـ «الكارمية» معنى في اللغة العربية، ولم نصل حتى اليوم إلى تفسير حاسم لهذه التسمية على الرغم من تعدد المحاولات في هذا السبيل؛ فالمستشرق «كاترمير» (Quatremère) قد اعتمد ما ذكره القلقشندي من أن هذا الاسم، الذي ورد في الدواوين السلطانية، مأخوذ من لفظة «كانم»، وهي تعني المنطقة التي كانت تقيم فيها القبائل السوداء في غربي السودان، بين بحر الغزال وبحيرة تشاد، ثم حُرّف الاسم وأصبح «كارم»⁽²⁾، ووافق كاترمير العديد من الباحثين في تحديد اشتقاق هذه اللفظة التي دخلت القواميس العربية من دون أن يتصدى لها أحد⁽³⁾، وكذلك فإن الرحالة ابن ماجد قد أشار إلى لفظة

(*) الجامعة اللبنانية - كلية الآداب - قسم التاريخ.

كانت مراكزهم، ثم خالصنا إلى إبراز دور التجار المغاربة، من مسلمين ويهود، في تجارة الكارم طوال العصر الفاطمي، مخالفين بذلك الرأي السائد بأن هذه التجارة كانت حكرًا على التجار المسلمين⁽¹⁷⁾. وقد دُعِمَ غواتين استنتاجاته بذكر لائحة بأسماء عائلات عدة، من أصل مغربي، كانت تعمل في تجارة الهند، مشيراً إلى أن وثائق الجنيزة تظهر أن موافء البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية كانت تزدهم بالتجار المغاربة. وبانتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، تشجع هؤلاء التجار، وخاصة أولئك الذين يتمون إلى قبيلة كتامة، على الهجرة إلى الديار المصرية، رغبة منهم في توظيف إمكاناتهم وخبراتهم التجارية في تدعيم الاقتصاد الفاطمي⁽¹⁸⁾. وإضافة إلى ذلك، فقد جند الفاطميون عدداً من التجار الكارمية في نشر الدعوة الإسماعيلية في بلاد اليمن والهند التي كان سكانها لا يميزون بين الدعوة الإسماعيلية وبين التجار المصريين؛ فأطلقوا على الإسماعيلي منهم إسم «بوهرا»، ومعناه في لغة تلك البلاد «تاجر البهار»⁽¹⁹⁾.

وبانتقال الحكم إلى الأيوبيين بدأت تجارة الكارم تتعزز وتتطور، لا سيما عندما نجح السلطان صلاح الدين الكبير، عام 578 هـ / 1182 م، في إحكام سيطرته على البحر الأحمر وإقفاله في وجه التجار الفرنج، ليقيم فيه عمراً بحرياً إسلامياً صرفاً، بعد فشل الحملة الصليبية للسيطرة على هذا الطريق المتحكم بتجارة الترانزيت بين أوروبا والشرق الأقصى⁽²⁰⁾ وفي الوقت نفسه، تعرض التجار الأقباط واليهود لمضايقات مختلفة أدت إلى تحليهم عن نشاطاتهم التجارية في البحر الأحمر لصالح التجار المسلمين⁽¹²⁾. كما اهتم صلاح الدين بتنظيم شؤون التجارة في اليمن وفي المناطق الأخرى المطلة على البحر الأحمر، فشعر الكارمي بالامان على أنفسهم

إشكالاً من نوع آخر يتعلق بتاريخ نشأتهم، فبالرغم من ظهور العديد من الأبحاث، في الآونة الأخيرة، حول نشاطات الكارمية، إلا أن اهتمامات الباحثين تركزت بشكل أساسي على دراسة تطور تجارة الكارمية أكثر من الاهتمام بأصل تسميتهم وتاريخ نشأتهم. وأول بحث رصين في هذا المجال ما كتبه المستشرق «فيشل»⁽⁸⁾ (W.J.Fischel) عام 1937 م، ثم تبعه آخرون أمثال: صبحي ليبس⁽⁹⁾، وفييت⁽¹⁰⁾ (G. Wielt)، وأشتور⁽¹¹⁾ (E. Asthor)، ونورا⁽¹²⁾ (R.Naura)، واستفاد من نتائج هذه الدراسات، فيما بعد، الأستاذ كاهين⁽¹³⁾ (Cl. Cahen) الذي خلص إلى أن ظهور الكارمية في مصر يعود إلى العصر الأيوبي، وتحديدًا إلى أيام حكم الناصر صلاح الدين الكبير.

أما أحدث دراسة عن نشأة الكارمية فتلك التي قام بها «غواتين»⁽¹⁴⁾ (S.D.Goitein)، على ضوء الوثائق المكتشفة حديثاً في جنيزة القاهرة⁽¹⁵⁾، وأثبت فيها أن نشاط هؤلاء التجار يعود إلى عهد الفاطميين، مستنداً إلى ورود لفظة «كارم»، أو «الكارم»، صراحة في وثائق الجنيزة، حيث استخدمت تلك اللفظة بمعنى السلع أو البضائع التي يتجر بها تجار الكارم ونسبوا إليها، مؤكداً بذلك ما قصده القلقشندي، في معرض حديثه عن اهتمام الفاطميين بالأساطيل وحفظ الثغور، بقوله: «إنه كان للفاطميين أسطول بعيداب يتلقى به الكارم، فيما بين عيذاب وسواكن وما حوها، خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب، فيحميهم الأسطول منهم، وكانت عدة هذا الأسطول خمسة مراكب، ثم صارت إلى ثلاث...»⁽¹⁶⁾. كما توصل كل من غواتين وأشتور، بالاعتماد على ما تضمنته هذه الوثائق، إلى أن النشاط التجاري لتجار الكارم قد انحصر، بادئ الأمر، في المحيط الهندي، وأن عدن

عشر الميلادي، وتعطيل الطرق التجارية البرية في وسط آسيا، تعززت أهمية البحر الأحمر كوسيلة اتصال تجاري بين الشرق والغرب، لكونه بعيداً عن ميادين القتال بين المغول والماليك، وظل التجار يعتمدون هذا الطريق، الخاضع للسيطرة المملوكية، كصلة وصل بين الشرق الأقصى وأوروبا، حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح، في أواخر القرن الخامس عشر، على يد البرتغاليين⁽²⁶⁾.

وللطريق البحري في الشرق الأقصى إلى البحر الأحمر فرعان: يتجه أحدهما شمالاً بعد مغادرته البحر الأحمر، عبر سيناء، إلى دمشق، فموانئ البحر الأبيض المتوسط. أما الفرع الآخر، فيتجه عبر الصحراء إلى نهر النيل، فالقاهرة، ومنها عبر النيل أيضاً، إلى الإسكندرية وأوروبا. وهذا الطريق تعترضه صعوبات تمثلت بطول المسافة البحرية من الصين إلى الهند أيام السنة، وبكثرة الشعاب المرجانية التي تعترض الملاحة في البحر الأحمر، وقد ذُلت هاتان الصعوبتان عندما عمد البحارة إلى توقيت مواعيد رحلاتهم مع هبوب الرياح الموسمية، واستخدام السفن الضخمة التي تتحمل الإبحار في وسط البحر الأحمر بعيداً عن الشعاب المرجانية والتيارات المتعارضة⁽²⁷⁾.

وكانت عدن، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، من أكبر المحطات التجارية التي يتم فيها تبادل السلع مع تجار الصين والهند والأوروبيين الذين كان يحظر عليهم، ولفترة طويلة، ولوج البحر الأحمر⁽²⁸⁾؛ فكانت بضائعهم تنقل على سفن مملوكية إلى جدة، ثم إلى القلزم والسويس والطور، فتنتقل متاجر الشرق إلى مصر فأوروبا، وتنتقل متاجر أوروبا إلى الهند فالصين.

وكان من الطبيعي أن يدرك التجار الكارمية باكراً

وعلى أموالهم في ظل سلطة ترعى شؤونهم وتؤمن ما يوفر لهم فرص الكسب والنفوذ والشهرة. ومن المفيد هنا أن نشير إلى ما ذكره المقريزي من أن السلطان صلاح الدين قد فرض عام 577 هـ / 1181 م، رسوماً على التجار الكارمية عن أربع سنين مقدماً «زكاة أربع سنين»، عند وصولهم من عدن إلى الديار المصرية، وقيام هؤلاء التجار بالفداء بها عن طيبة خاطر⁽²²⁾. والراجح أن السبب في ذلك يعود إلى إمكاناتهم المالية الضخمة من جهة، وإلى حسن تقديرهم لمصالحهم التجارية التي تفترض مسايرتهم للحاكم الذي يشملهم برعايته، ويسهر على تعزيز أوضاعهم من جهة أخرى، وليس أدل على ذلك من قيام تقي الدين عمربن أخي صلاح الدين، الذي ولي مصر نيابة عن عمه، ببناء فندق كبير للكارم بالفسطاط على النيل، عام 579 هـ / 1183 م، حيث ترسو سفنهم المحملة بمتاجر الشرق⁽²³⁾، وبعد ذلك أقام الكارمية العديد من الفنادق في كل من القاهرة، والإسكندرية، ودمياط، وقوص، وعنداب، ومكة، وجدة، وعدن، كانت تتم فيها صفقات بيع التوابل والسلع الأخرى للتجار الفرنج⁽²⁴⁾.

وبعد وفاة السلطان صلاح الدين لم يسجل لنا المؤرخون أية إشارة عن تحركات الكارمية حتى العقود الأولى من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، في عصر الماليك، حيث نطلع على المزيد من أخبارهم؛ إذ تمكن هؤلاء من مزاوله نشاطاتهم التجارية بحرية تامة مع اليمن، وبلاد الشام، والمناطق الأخرى، وانتشروا حتى وصلوا إلى ذروة ازدهارهم في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وظهر تأثيرهم جلياً في الاقتصاد والحياة السياسية للسلطنة المملوكية⁽²⁵⁾.

ومنذ ذلك الحين، وعلى أثر الغزو المغولي المدمر لغرب آسيا، خلال النصف الثاني من القرن الثالث

أهمية عدن كمركز تجاري ممتاز، فأقاموا فيها مؤسسات مالية وتجارية⁽²⁹⁾، وتمكنوا بذلك من الوصول إلى المناصب المرموقة في بلاد اليمن، ويشير ابن حجر العسقلاني إلى أن التاجر الكارمي يحيى بن عبد اللطيف بن محمد بن مسند (ت 723 هـ / 1323 م) قد ولي الوزارة في اليمن، إضافة إلى الخطوة التي كانت له عند السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون⁽³⁰⁾. على أن ملوك اليمن كانوا يسيئون معاملة سفن التجار الوافدين؛ فلم يكتفوا بما يفرضونه من ضرائب باهظة، بل كانوا يعمدون إلى تعطيل قلاع السفن الراسية في ميناء عدن حتى لا تتمكن من الإبحار قبل دفع المتوجبات المالية، ويخضعون التجار القادمين إلى تفتيش دقيق قبل نزولهم إلى الميناء، وبعد أن يتم التاجر إنزال بضاعته، ويدفع ما يترتب عليها من ضرائب، وبيعها ويتأهب للعودة، يطوف منادياً في أزقة عدن داعياً من له دين أو مال ليطلبه به، وإذا لم يظهر للتاجر دائن يسمح له بالرحيل⁽³¹⁾.

وبسبب هذه التصرفات المشينة للملك الرسولي في حق تجار الكارم، كان هؤلاء يلجأون، أحياناً، إلى السلطان المملوكي لعرض ظلامتهم وشكواهم، حيث يجدون لديه كل استعداد لدعمهم ومؤازرتهم، كما حصل أيام الناصر محمد بن قلاوون الذي وفد عليه عدد من التجار الكارمية، عام 704 هـ / 1304 م، وشكوا من سوء معاملة الملك المؤيد، صاحب اليمن، وإرهاقه إياهم بالضرائب والمكوس، فكتب إليه السلطان يهدده، ويتوعده، طالباً إليه الإقلاع عن فعلته، دون أن يلقي منه أذنأ صاغية، بل على العكس، فقد عمد الملك المؤيد إلى التهاذي في ظلمه للتجار المصريين ونهب أموالهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ سعى إلى تحريض أهل مكة على التمرد ضد الدولة المملوكية وتقديم اسمه على اسم السلطان في خطبة الجمعة، مما أثار حفيظة الناصر محمد بن

قلاوون، فصمم على إرسال حملة إلى اليمن لاستئصال شأمة صاحبها. ولكن الكارمية، لأسباب تتعلق بمصالحهم الحيوية، تنموا على السلطان اعتماد سياسة اللين في حل الاشكال القائم، واقنعوه بأن يتوسط الخليفة العباسي بالأمر، الذي كتب إلى الملك المؤيد يحذره مما أقدم عليه⁽³¹⁾، فاستجاب ملك اليمن بطلب الخليفة، وعدل عن موقفه، متوخياً إصلاح علاقته بالسلطان⁽³³⁾. وما تجدد الإشارة إليه في هذا السياق أن الكارمية كانوا يحرصون على إقامة علاقات طيبة مع جميع حكام البلاد التي تعاملوا معها، كما كانوا يتحاشون التظاهر بالتأييد أو العداء لأي من الأطراف المتنازعة، لا سيما في الخلافات المتكررة التي نشبت بين ملوك اليمن وسلطين الماليك، وساهموا في حل الأزمات السياسية والاقتصادية التي كانت تقوم بين الطرفين؛ فغالباً ما كان السلطين يختارون مبعوثهم إلى اليمن من بين كبار تجار الكارم⁽³⁴⁾.

ولم يكن الناصر محمد السلطان المملوكي الوحيد الذي رعى شؤون الكارمية، ودافع عنهم، بل إن قضاياهم ومشاكلهم كانت تعالج في دار العدل منذ أيام السلطان الظاهر بيبرس البندقداري؛ ويذكر المقرئ أن تجار الكارمية قد تقدموا إلى السلطان، عام 662 هـ / 1263 م، بشكوى في حق صاحبي سواكن، وذهلكت، بسبب تعرضهما لأموال من مات من التجار في بلادهما، فحذرهما السلطان من مغبة ذلك⁽³⁵⁾. ولما يش من تجاوبها، أرسل تجريدة إلى سواكن، عام 664 هـ / 1264 م، أعادت الأمور إلى نصابها «وصارت رجال السلطان بسواكن»⁽³⁶⁾. أما صاحب دهلك فخفف إلى إرسال الهدايا إلى السلطان، طلباً لودته وإقراراً بولائه للسلطنة المملوكية⁽³⁷⁾.

وبالرغم من حراجة الظروف التي واكبت نشوء

القاهرة والإسكندرية، حيث بذل هؤلاء التجار مبالغ طائلة في الأعمال الخيرية والصدقات؛ فأنفقوا بسخاء على إقامة الفنادق والخانات والمدارس والخوانق والبيارات، ويعهدوا بمد يد العون للمؤسسات الإسلامية في مكة والفسطاط، وفي كل مكان تواجدوا فيه⁽⁴¹⁾. وقد نقل إلينا الرحّالات الأجانب، الذين زاروا القاهرة في أواخر القرن الخامس عشر، ما شاهدوه فوصفوا مدى الازدهار التجاري الذي عرفته المدينة في فترة تحوّل التجارة عبر البحر الأحمر حتى بداية القرن السادس عشر؛ ومن هؤلاء الرحالة «بريندنباك» (Breyndenbach) الذي زارها عام 1483 م، وذكر أنها مدينة عظيمة، كثيفة السكان، وبها حوالي 15000 تاجر لهم أحياء خاصة بهم «حيث اشترينا منها الأسلحة والعطور والتوابل»⁽⁴²⁾. وزارها أيضاً الرحالة «تينو» (Thenaud)، عام 1512 م، وأشار إلى أن بالقاهرة تجاراً أثرياء لا يقل ما بيدهم عن مليون قطعة ذهبية، وأن إيرادات السلطان من أملاكه في الديار المصرية والشامية توازي تسعة ملايين قطعة ذهبية⁽⁴³⁾.

ولم يكن غربياً، والحالة تلك، أن تتوفر للتجار الكارمية فرصة التدخل في الشؤون السياسية والمالية للحكام المسلمين؛ إذ انهم منذ مطلع القرن الثاني الهجري/الرابع عشر الميلادي، بدأوا بتقديم القروض والدعم المالي لهؤلاء الحكام، كلما اضطرتهم الظروف إلى ذلك⁽⁴⁴⁾، ففي عام 699 هـ/1300 م، عندما بدأ الخان المغولي غازان يهدد بلاد الشام، طلب السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون من الكارمية مدّه بالأموال لتغطية نفقاته العسكرية «فاجتمع من ذلك مال عظيم»⁽⁴⁵⁾، وكذلك فإن ملك مالي منسى موسى، الذي كان يملك مناجم للذهب، في غربي السودان، قد اضطّر عام 724 هـ/1323 م، إلى

وتطور دولة المساليك الأولى في مصر، فقد سهر السلاطين على رعاية تجار الكارم، وحرصوا على تأمين استيرادهم لمتاجر الشرق وإدخالها إلى مصر عن طريق البحر الأحمر، وتسهيل ورود التجار الأجانب لشراء هذه البضائع وحملها إلى بلادهم، مع توفير أسباب إقامتهم في الفنادق المنتشرة في كل من الفسطاط، والقاهرة، والإسكندرية، وغيرها من حواضر البلاد، وتيسير كافة أمورهم التجارية، مقابل رسوم خاصة تضاف إلى الرسوم الجمركية المفروضة على الصادر والوارد، والتي كانت بمثابة مصدر دائم ومتزايد لداخيل السلطنة⁽³⁸⁾.

وتعاظمت ثروات الكارمية مع ازدهار تجارتهم. فبينما كانت ثروة التاجر المصري أو الشامي تقدر بما بين عشرة آلاف دينار إلى ثلاثين ألف دينار، أصبحت ثروة الكارمي تصل أحياناً إلى حدود مليون دينار وأكثر⁽³⁹⁾، وترددت في المصادر الإسلامية عبارات تنم عن الاندهاش في معرض إشارتها إلى ثروات الكارمية، مثل: «ثرواتهم لا تحصى»، أو «لم يستطع أحد أن يفوقهم في جمع الأموال»، وقد أشيع أن ثروة التاجر الكارمي نصرالدين محمد بن مسلم البالسي (ت 776 هـ/1375 م) كانت تقدر بعشرة ملايين دينار، مما جعله مضرب المثل للغنى الفاحش، بحيث أن ابن بطوطة، في إطار وصفه للثروات الهائلة التي حققها بعض التجار الهنود، يقول: «إنهم يماثلون تجار الكارم في مصر»، كما قارن الكارمية بتجار الصين «الساقي» الذين كانوا يعتبرون أغنى تجار هذه البلاد، لذا كان من الطبيعي أن يحيط كبار الكارمية أنفسهم بمظاهر الأبهة، من خدم وحراس شخصيين، وضرب للطلبول (الكوسات) أمام أبواب قصورهم الفخمة، وهو امتياز كان محصوراً بكبار رجالات الدولة⁽⁴⁰⁾.

وانعكست الأوضاع المالية الممتازة لطائفة الكارمية إيجاباً على حواضر الديار المصرية، وبخاصة مدينتي

المصري اصراراً من السلطان على حسن معاملة تجار الكارم ورعاية مصالحهم؛ ومما جاء في المرسوم: «وأكرم قدوم من يرد عليك من الكارم، وقرر بحسن تلقيك أنك أول ما قدمناه من المكارم، فهم سُمار كل نادي، ورفاق كل ملاح وحاوي، ولا بد أن يتحدث السُمار، وتداول بينهم الأُسُمار؛ فاجعل شكرنا دأب السنتهم، ومِنّا حلية أعناقهم، ومُنَحنا سبيّاً لاستجلاب رفاقهم، فهم من مواد الإرفاق، وجوّد ما يُحمل من طُرف الأفاق»⁽⁵²⁾.

ونظراً لأهمية تجار الكارم في تدعيم الاقتصاد المملوكي، فقد عنيت الدولة بتنظيم شؤونهم، فخصصت لخدمتهم موظفاً كبيراً هو «ناظر البهار والكارم»، مهمته رعاية مصالح الكارمية وتجارتهم ما بين البحر الأحمر والديار المصرية، فكان علنه أمر مراقبة استيراد السلع المختلفة التي كان يحملها الكارمي من اليمن والحجاز (عدن وجدة) إلى الديار المصرية، وله، إضافة إلى ذلك، حق مراقبة مخازنهم وما فيها من بضائع، والصفقات التجارية المعقودة بينهم وبين التجار المحليين والأجانب. وقد عرّف القلقشندي وظيفة هذا الناظر بقوله: «موضوعها التحدث على وأصل التجار الكارمية من اليمن من أصناف البهار وأنواع المتجر. وهي وظيفة جلييلة، تارة تُضاف إلى الوزارة، وتُجعل تبعاً لها، وتارة تُضاف إلى الخاص، وتُجعل تبعاً لها، وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان»⁽⁵³⁾. ويعاون «ناظر البهار والكارم» مستوف، من كتاب الأموال يُطلق عليه اسم «مستوفي البهار والكارم»، يتولى استيفاء محصلات الضرائب على البهار والضرائب الأخرى المختصة بجعاعة الكارمية.⁽⁵⁴⁾

وثمة موظفون آخرون يشرفون على تجارة الكارم، أبرزهم إثنان: المراقب، وهو استادار السلطان، من أمراء الألوفا، المتولي لشؤون بيوت السلطان من

استدانة المال من تاجر كارمي قبيل مغادرته مكة قاصداً بلاده⁽⁴⁶⁾. أما أهم الصفقات المالية التي عقدها تجار الكارم، فذلك القرض الذي قدموه لتمويل الاستعدادات الحربية في عهد السلطان برقوق الذي كان عليه أن يتصدى لغزو تيمورلنك لبلاد الشام، عام 796 هـ / 1394 م، وتعاون على تقديم هذا القرض ثلاثة من كبار الكارمية. هم: برهان الدين إبراهيم بن المحلي، ونورالدين علي بن الخروبي، وشهاب الدين أحمد بن مسلم، لقاء سندات مالية، فساعدوا باستجابتهم لطلب السلطان، بشكل غير مباشر، في تأخير الزحف المغولي باتجاه الغرب، وساهموا بالتالي في إنقاذ السلطنة المملوكية من السقوط⁽⁴⁷⁾. وفي أوقات السلم، لم يتوان كبار طائفة الكارمية عن التوسط بين السلطان في مصر والحاكم اليمني، ونجحوا في معالجة العديد من المشاكل والأزمات التي كادت تؤدي إلى حروب بينهما، كما كانت هداياهم وتقديراتهم المالية للملك الرسولي في اليمن خير وسيلة لإقناعه بضرورة مكاتبة السلطان لوضع حد للخلافات المستفحلة بينهما⁽⁴⁸⁾.

وقدّر سلاطين المماليك لتجار الكارمية خدماتهم الجليلة، فأحاطوهم برعاية خاصة، إذ كان رئيس الكارمية (ويلقب أيضاً بالكبير) يعامل بتقدير واحترام في جميع بلاد السلطنة⁽⁴⁹⁾، وكانت الإدارة المملوكية تحرص على حماية قوافلهم التجارية من القراصنة، لقاء رسوم يدفعونها «للحكومة»⁽⁵⁰⁾. وقد حفظت لنا المصادر وثيقة مهمة، تعود إلى أيام المنصور قلاوون، هي بمثابة صك أمان لطائفة التجار «ببلاد السند والهند والصين واليمن» يتعهد السلطان بموجبه بحماية سفنهم وقوافلهم التجارية، مع الإقرار بكافة التسهيلات اللازمة لتسيير معاملاتهم التجارية⁽⁵¹⁾. كما تضمّن أحد المراسيم الموجهة إلى والي الولاة بالصعيد

المصاهرات التي ظلت قائمة بين عائلات كارمية عدة خلال فترة ناهزت ثلاثة قرون⁽⁶⁰⁾. ولهذا الطائفة رئيس يدعى «رئيس الكارمية» أو «رئيس التجار» أو «وكيل التجار»، ومنصبه ورثه الابن عن أبيه⁽⁶¹⁾ ومن العائلات التي تولت زعامة الكارمية منذ العهد الفاطمي حتى عصر المماليك: آل الكويك، والخروي والمحلي والدمامي⁽⁶²⁾.

وتباينت الآراء حول ديانة الكارمية؛ فمن المؤرخين من قال بأنهم كانوا من اليهود، وجانب بعضهم الحذر في دفاعه عن مساهمة اليهود في تجارة الكارم في العصر الأيوبي، مستنداً إلى الوثائق المكتشفة في جنيزة القاهرة، كما فعل كل من آشور⁽⁶³⁾، وقد ذكر هذا الأخير اسم عائلة يهودية كانت تعيش خلال الحكم الأيوبي، وتتعاطى تجارة الكارم والصيرفة، وأن نشاطها استمر في أيام المماليك، وكانت تُعرف بـ «البيت الكارمي». ومنهم من اعتبر أن هذه الطائفة من التجار لم تكن تضم سوى المسلمين، وأنها كانت تشترط الإسلام لمن يريد العمل في الكارم⁽⁶⁵⁾، ويردون ذلك إلى أجواء التعصب الديني التي كانت تعم العالمين الإسلامي والمسيحي، لا سيما إبان الحروب الصليبية، والراجح أنه كان هناك غلبة للعنصر الإسلامي بين تجار الكارم، خاصة في أيام الأيوبيين والمماليك، وتعليل ذلك ليس في فرض دخول الإسلام على من أراد التعاطى بهذه التجارة، وإبعاد غير المسلم عنها، وإنما نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية، جرت في أوروبا خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، أدت إلى احتدام الصراع بين التجار الأوروبيين والتجار اليهود الذين كانوا، حتى ذلك الوقت، يسيطرون على تجارة الشرق مع أوروبا، وقد أسفر هذا الصراع عن هزيمة قاسية للتجار اليهود، وانحسار نفوذهم التجاري في البحر

المطايخ والشراب خاناه والحاشية والغلمان وما شاكل. ويقوم المراقب، أو من ينوب عنه، بمراقبة تحصيل الضرائب المتوجبة على الكارمية لقاء رعاية السلطان لمصالحهم في البر والبحر⁽⁵⁵⁾. أما الموظف الثاني، فهو المتخصص بتحصيل الزكاة المتوجبة على تجار الكارم. مع الإشارة هنا إلى أن المصادر الإسلامية لم تقدّر قيمة تلك الزكاة المستوفاة من المتجر الكارمي، بل اكتفت بذكرها بشكل عابر، فالقلقشندي، مثلاً، يكفي بالقول أن الزكاة تدفع عن المتجر الكارمي كلما «حال عليه الحول»، وأنها (الزكاة) تجرى «مجرى سائر متحصل الإسكندرية في المباشر وغيرها»⁽⁵⁶⁾.

أما لجهة تنظيم الأوضاع الداخلية لطائفة الكارمية، فلدينا أكثر من سبب لافتراض أن هؤلاء التجار قد ساهموا جميعاً في تأسيس هيئة واحدة على صورة نقابة مهنة خاصة بهم، قامت على تجارة التوابل بشكل أساسي، ويعزز ذلك ما يتردد في المصادر من العبارات التي تؤيد ما ذهبنا إليه، كمثل: «ينتمي إلى تجار الكارم»، «يعد واحد من أشهر تجار الكارم»، «رئيس الكارم»، «ينتمي إلى أشراف الكارم»... الخ، ولا يخفى ما تتضمنه هذه العبارات من إيماءات بأن التركيب التنظيمي لهؤلاء التجار مماثل للتنظيم النقابي الذي نعرفه اليوم⁽⁵⁷⁾. وكانت مؤسساتهم التجارية محصورة بالإطار العائلي؛ فكل جيل يرث المهنة عن الجيل السابق؛ فالأبناء، من أحرار وعبيد⁽⁵⁸⁾، يُدرّبون، وهم في سن مبكر، على مباشرة الأعمال التجارية، استعداداً لتحمل المسؤوليات التي تنتظرهم، فيرسلم بعيداً في مهمات تجارية خاصة لاكتساب المعارف والمهارات التجارية، والإطلاع على الأسواق وكيفية التعامل معها⁽⁵⁹⁾.

وتميزت طائفة الكارمية بارتباطها مع بعضها البعض برابط المصاهرة، وشاهدنا على ذلك تلك

سراج الدين عبداللطيف بن محمد الإسكندري (ت 714 هـ / 1314 م) رئيساً وجيهاً فاضلاً، ذا برٍّ ومعروف، بنى مدرسة بالشعر (نغر الإسكندرية) . . . وله ديوان مديح نبوية⁽⁷⁰⁾. أما عائلة الخروبي، الأسرة الكارمية المشهورة، فكان لها مآثر وأيادي بيضاء لما أنفقه أبناؤها في وجوه البر والمعروف، ولما شيدوه من مدارس وأوقاف، نذكر منها على سبيل المثال: المدارس الخروبية الثلاث بالقاهرة والأوقاف المتعلقة بها⁽⁷¹⁾.

تلك كانت حال جماعة التجار الكارمية، في ظل دولة المماليك البحرية التي حرص سلاطينها، كما أشرنا، على توفير أسباب القوة والنجاح لهؤلاء التجار الذين حفظوا للسلطنة المملوكية مكانتها المرموقة في النشاط التجاري بين الشرق والغرب. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً في زمن المماليك البرجية، إذا رافقت ظهور دولتهم تطورات داخلية وخارجية أدت إلى انهيار طائفة الكارمية، وأقول نجمها، والقضاء تالياً على سلطنة المماليك في مصر⁽⁷²⁾. لقد كان النشاط التجاري للكارمية يعتمد بدرجة عالية على الاستقرار السياسي، وعدم تدخل الدولة في شؤونهم والاكتفاء فقط بعائدات الضرائب المتوجبة على هؤلاء التجار بشكل أساسي، والقروض المالية التي كانوا يقدمونها للحكام. وتبدل الوضع مع حلول القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، عندما أقفلت الطرق التجارية بين وسط آسيا وآسيا الصغرى إثر العمليات التي قام بها العثمانيون ضد الامبراطورية البيزنطية، عام 857 هـ / 1453 م، وتحول النشاط التجاري الى البحر الأحمر؛ فأيقن المماليك البرجية، حينذاك، أهمية التجارة في تنمية مواردهم المالية، لا سيما بعد أن تطرق الفساد إلى النظام الإقطاعي الذي اعتمدت عليه دولة أسلافهم المماليك البحرية، ولم

الأبيض المتوسط، وتالياً في النشاط التجاري بين الشرق والغرب، فاستقر معظمهم في بلاد الشرق الإسلامي⁽⁶⁶⁾. وكان عليهم، والحالة تلك، أن يجدوا حلاً لمشاكلهم التجارية، في ظل أوضاع حرجية، اشتدت فيها الروح الدينية لدى كل من المسلمين والفرنج، وربما تحول بعض هؤلاء التجار إلى الإسلام حفاظاً على المكاسب الضخمة التي كانوا يجنونها من تجارة الكارم، واحتفاءً بالإسلام من الاضطهاد الأوروبي، ويؤيد ما ذهبنا إليه المستشرق فييت الذي ذكر عدداً كبيراً من أسماء تجار مسلمين، تعاطوا تجارة الكارم، ينتسبون إلى أصل يهودي⁽⁶⁷⁾. لذا، وبناءً على ما تقدم، يمكننا الترجيح أن طائفة الكارمية كانت هيئة متماسكة جعلت الإسلام أساس وحدتها وعصبيتها؛ فلم يكن يوجد بين أعضائها يهودي واحد، وإن لم يمنع قبول التاجر اليهودي الذي اعتنق الإسلام، وتوارثه عنه أبناؤه جيلاً بعد جيل.

لقد زدنا المؤرخون بمعلومات وافرة عن ما بذله الكارمية في سبيل الإسلام والمسلمين من كرم وإحسان وبر ومعروف، وسلطوا أضواء كاشفة على مساهماتهم في بناء وترميم المدارس والجوامع والمستشفيات والأوقاف في شتى أنحاء الديار المصرية واليمن والحجاز؛ ومن هؤلاء: سراج الدين، عبداللطيف بن أحمد التكريتي، المعروف بابن الكويك (ت 712 هـ / 1312 م) الذي بنى مدرسة بشعر الاسكندرية، وعلم الحديث، و«فرق على كل من سمع عليه ديناراً»⁽⁶⁸⁾، وكذلك عز الدين عبدالعزيز بن منصور الكريمي (ت 713 هـ / 1314 م)، الذي كان أبوه من يهود حلب ثم أسلم، وقد قيل فيه أنه «كان متسعاً في نفقاته، وكان يكثر البر والمعروف، ويخرج زكاة ماله فيقصد من الآفاق فيعطي، ولهد عدة أوقاف على مكاتب سبيل وبر»⁽⁶⁹⁾. وكان التاجر الكارمي

منها المكوس فلفلاً وغير ذلك، ومُحلت في بحر القلزم من جدة إلى الطور، ثم كذلك إلى أن تصل إلى اسكندرية، هذا مع إلزام الفرنج بمشترى الحمل من الفلفل بمائة وثلاثين ديناراً، وقيمته بالقاهرة خمسون⁽⁷⁸⁾. وفي عام 839 هـ / 1435 م، ألزم الأشراف برسباي تجار الكارم بشراء التوابل، فيما عُرف بـ «الطرح»، بسعر يزيد ثلاثين ديناراً للحمل الواحد عما اشتراه منهم، مع عدم السماح لهم ببيعها إلا بموجب إذن مسبق، فحدّ من نشاطهم، وتقلّصت أرباحهم، وأصبحوا، منذ ذلك الوقت، بمثابة رؤساء تجار وعملاء أو موظفين لدى الدولة⁽⁷⁹⁾.

وتابع خلفاء برسباي سياسته الاحتكارية، وانعكس ذلك سلباً على التجارة؛ فارتفعت أسعار التوابل ارتفاعاً كبيراً مما سبب إحراجاً للتجار الأوروبيين الذين كانوا يجمعون أحياناً، عن الشراء، وكثيراً ما كان ينتهي الأمر بالقبض عليهم، وحجزهم في فنادقهم، أو جرّهم إلى ديوان الجمرك، وإجبارهم على ابتياع «التوابل الشريفة»، فتوالى، إثر ذلك، البعثات والمفاوضات لإيجاد حل مرضٍ لكلا الطرفين⁽⁸⁰⁾.

وإذا كانت السياسة الاحتكارية التي اعتمدها سلاطين المماليك البرجية قد وفّرت لهم، في بادئ الأمر، موارد مالية ضخمة، إلا أنها لم تكن، على المدى البعيد، في صالحهم، ولا في صالح الاقتصاد المملوكي، لقد أدت هذه السياسة إلى انهيار طائفة التجار الكارمية التي كانت ركيزة أساسية للتجارة المملوكية، لما امتاز به أعضاؤها من خبرات واسعة، وثروات كبيرة، وعلم ومعرفة في ميدان التجارة الخارجية جعلتهم موضع ثقة واحترام الشعوب التي تعاملوا معها، كما أدت هذه السياسة إلى مقاطعة القوى التجارية في غرب أوروبا لبلاد السلطنة، وسعت جديداً للبحث عن طريق آخر للتجارة

يعد يكفي لسد حاجاتهم المادية، فاتجهوا نحو الاشتغال بالتجارة، واتباع سياسة الاحتكار في التجارة الخارجية، بعد أن كانوا قد احتكروا العديد من السلع في التجارة الداخلية⁽⁷³⁾، ويفسر هذا الاتجاه في الاحتكار التجاري بحاجة السلاطين الملحة إلى المال بتغطية نفقات الحملات العسكرية من جهة، وخاصة في أيام السلطان قايتباي⁽⁷⁴⁾، ولتنمية ثرواتهم الشخصية من جهة أخرى؛ فأقصوا الكارمية تدريجياً عن التجارة، وحصرُوا نشاطهم في نقل السلع من مصادرها وتسويقها، ثم ما لبثوا أن أبعدوهم نهائياً عنها، واحتكروها احتكاراً كاملاً⁽⁷⁵⁾.

وبلغت سياسة الاحتكار أشدها منذ عهد الأشراف برسباي (825-841 هـ / 1322-1438 م) الذي احتكر تجارة التوابل إضافة إلى سلع أخرى، واستخدام سياسة تجارية جديدة، وطريقة مستهجنة في فرض الضرائب، وشدد على مراقبة الأسواق⁽⁷⁶⁾، فقد اشترى التوابل لحسابه الخاص من جدة، وحذر تجار الكارم من إجراء أية صفقة تجارية من هذه السلعة إلا بعد نفاذ ما لديه منها، ووضع قيوداً على الصفقات التجارية مع الفرنج، بعد أن لاحظ مدى التعاون بين هؤلاء التجار والتجار المحليين⁽⁷⁷⁾، وأجبر التجار الأوروبيين على شراء التوابل من متجره الخاص «المتجر السلطاني»، وبالسعر الذي يحدّده، ويؤكد على ذلك ما ذكره ابن الصيرفي، في حوادث سنة 338 هـ / 1429 م، بقوله: «حضر تجار الكارم من الثغر الاسكندري، ومثلوا بين يدي المواقف الشريفة، فالزموا أن لا يبيع أحد منهم شيئاً من أصناف البضائع التي تجلب من الهند والسند كالقفل ونحوه على أحد من تجار الفرنج، وهُدّوا على ذلك، والسر في ذلك أن السلطان أقام طائفة تشتري له البضائع وتبيعها، وإذا وصلت المراكب إلى جدة أخذ

الفرنجة والمغاربة من الدخول الى الثغر (ثغر الإسكندرية)، فتلاشي أمر المدينة، وآل أمرها إلى الخراب، حتى قيل: طلب الخبز بها فلم يوجد ولا الأكل، ووجد بها بعض دكاكين مفتحة والبقية خراب لم تفتح...⁽⁸⁴⁾. وما يقال عن الإسكندرية ينطبق على غيرها من ثغور السلطنة المملوكية.

وقبل أن نختم نورد أن نسجل للتجار الكارمية مساهمتهم الكبيرة في ازدهار التجارة المصرية في البحر الأحمر، ودورهم في استقرار الأوضاع في مصر خلال حقبة جاوزت ثلاثة قرون، وكانوا، لما امتازوا به من علم وخبرة وثراء، سنداً رئيساً لاقتصاد البلاد، في مرحلة تاريخية حرجية، وحققوا، على حد قول المستشرق فيشل⁽⁸⁵⁾، انجازات رائعة، شبيهة بتلك التي حققها من بعدهم التجار البرتغاليون، والإنكليز، والفرنسيون، والألمان، وتجار شرقي الهند، بدءاً من القرن السادس عشر.

الشرقية⁽⁸¹⁾، إلى أن توصل فاسكودي غاما إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498 م، مما أدى إلى تدهور مركز مصر التجاري كوسيط بين الشرق والغرب، إذ ان وصول البرتغاليين بحراً إلى الهند هدد كيان دولة المماليك بالذات، من خلال تحول تجارة الشرق الأقصى عن الموانئ المصرية والشامية إلى أوروبا عن طريق لشبونة، بدلاً من عدن، وجدة والإسكندرية وبكميات متزايدة، وبأسعار معتدلة⁽⁸²⁾. وكان على دولة المماليك مواجهة الأمر الواقع، بالقوة، فخاضوا عدة جولات عسكرية ضد البرتغاليين، انتهت بالقضاء على نفوذهم، وسيطرة البرتغاليين على تجارة الشرق⁽⁸³⁾. ومنذ ذلك الحين، أخذت المراكز التجارية للسلطنة بالتلاشي. وفي هذا الإطار نشير إلى ما ذكره المؤرخ ابن إياس، في حديثه عن أحوال مدينة الإسكندرية عام 920 هـ / 1514 م، فقال: إنها كانت «في غاية الخراب بسبب ظلم النائب وجور القباّض، فلمهم صاروا يؤخذون من التجار العشر عشرة أمثال فامتنع تجار

الحواشي

- (1) مع الإشارة إلى أن هؤلاء التجار قد تاجروا ببضائع أخرى كالمنتجات الزراعية، والمنسوجات الحريرية والخشب والقمح والطحين والأرز والسلاح، وبعض نفائس الين، ومع ذلك كانت التوابل تجارتهم المميزة. فارن
- Fischel, «The Spice Trade in Mamluk Egypt», *JESHO*, I, P. 161.
- Labib, art. «Kārimē, *EP*, IV, P. 666 b.
- (2) et (4)
- Dozy, Supplément aux Dictionnaires Arabes, II, P. 460.
- (3)
- (5) عطية القوصي، أضواء جديدة على تجارة الكارم من واقع جنيزة القاهرة. المجلة التاريخية المصرية، م 22، ص 25.
- (6) المقريري، الخطوط 2: 102-103، والسلوك 1/1: 96 والحاشية الأولى.
- (7) Labib, Op. Cit, P. 666 b.
- (8) Fischel, « Üüber die Gruppe der Kārimē-Kaufleute », *Studia Arabica*, I, 1937.
- (9) صبحي ليب، «التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى»، المجلة التاريخية المصرية، م 2، عدد 2. القاهرة 1952 م.
- (10) Wielt, Les Marchands d'épices sous les sultans mamlouks, *Cahiers d'Histoire Egyptienne*, Les Caire 1955.
- (11) Ashtor, « The Karimi Merchants », *JRAS*, April, 1956.
- (12) Naura, « Les Karimis aux Archives de Venise », dans *JESHO*, I, 1958.

- (13) Cahen, Le Regime des impôts dans le Fayyūm ayyūbide. dans *Arabica* III, 1956.
- (14) Goitein, « New Light on the Beginnings of the Kārim merchants », *JESHO*, I, 1958.
- (15) Cf. Goitein, « The Cairo Geniza as a source for the History of Muslim Civilisation » *Studia Islamica*, II, 1955; وانظر أيضاً مقالة عطية القوصي، المذكورة سابقاً.
- (16) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، 3: 520، و 4: 32.
- (17) Goitein, New light on the beginnings, P. 175-185; Aschtor, The Karimi Merchant, P. 53-54.
- (18) Goitein, « Letters and Documents on the India Trade in Midieval Times », *Islamic Culture*, V. 37, P. 200.
- (19) Lewis, « The Fatimids and the Route to India » *Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université d'Istanbul*, II, P. 53.
- (20) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 9: 160-159 أبو شامة، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، 2: 37-35 ابن واصل، مفرج الكروب 2: 132-127؛ المقرئ، السلوك 1/1: 103-102.
- (21) Labib, art, « Kārimī », P. 667 a.
- (22) المقرئ، المصدر السابق: 74-73؛ Fischel, The Spice Trade, P. 160.
- (23) أبو شامة، المصدر السابق 2: 51؛ ابن دقاق، الانتصار بواسطة عقد الأمصار 4: 35، 40.
- (24) Attiya, Crusade, Commerce and Culture, P. 188.
- (25) Fischel, Op. Cit., P. 160-161.
- (26) Ibid., P. 173.
- (27) سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية: 208؛ نعيم فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب: وذلك إثر فشل حملة الفرنج على هذا البحر عام 578 هـ / 1182 م.
- (27) Heyd, Histoire du Commerce du Levant au Moyen-Age, II, P. 444. Depping, أبو الفدا، تقويم البلدان: 93-92؛
- (29) Op. Cit., I, P. 47; Fischel, The Spice, P. 161-162.
- (30) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 4: 419.
- (31) باخومة، تاريخ ثغر عدن 1: 85، 67-68؛ سعيد عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام: 285-286.
- (32) رد نص رسالة الخليفة الى صاحب اليمن في القلقشندي، صبح الأعشى 6: 422-426.
- (33) أبو الفدا، كتاب المختصر في أخبار البشر: 4: 54؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية 1: 373-374؛ المقرئ، السلوك 1/2: 7، 32-33، 37-38؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 8: 226.
- (34) القلقشندي، صبح 8: 76-72.
- (35) المقرئ، السلوك 1/506.
- (36) المصدر نفسه: 550.
- (37) ابن حجر، انباء الغمر بأبناء العمر 1: 351.
- (38) سعيد عاشور، العصر المماليكي: 291-293؛ نعيم فهمي، طرق التجارة: 167؛ Fischel, The Spice, P. 167; 192.
- (39) Labib, art. « Kārimī », P. 667 a.
- (40) Ibid., P. 667 a-667 b.
- (41) Fischel, The Spice, P. 169.
- (42) Breynenbach, Les Saints peregrinations, P. 47-56.
- (43) Thénau, Le Voyage d'Outre-Mer de Jean Thénau, P. 48-51.

- (44) المقريري، السلوك 104-103:1/2، و 811:2/3.
- (45) المصدر نفسه 899:3/1؛ Fischel, Op. Cit., P. 170.
- (46) Labib, art. « Kārimī », P.667 b.
- (47) المقريري، المصدر السابق 811:2/3؛ صبحي لبيب، التجارة الكارمية: 27-26؛ Fischel, Op.Cit., P. 171.
- (48) Fischel, Ibid., P.172.
- (49) سعيد عاشور، العصر المالكي: 291؛ نعيم فهمي، طرق التجارة: 305؛ Heyd, Histoire, II, P.59؛
- (50) القلقشندي، صبح 524:3.
- (51) ورد نص الأمان عند ابن عبدالظاهر، تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور: 237-236، وكذلك عند القلقشندي، صبح 342-340:3.
- (52) القلقشندي 437:11.
- (53) المصدر نفسه 32:4.
- (54) المصدر نفسه 466:5.
- (55) المصدر نفسه: 20؛ 457:5؛ Fischel, Op. Cit., P. 167.
- (56) القلقشندي، صبح 461:3؛ صبحي لبيب، التجارة الكارمية: 38؛ Fischel, Ibid., P.167.
- (57) Fischel, Op. Cit. P.165.
- (58) كانت مؤسسة الكارمية تضم، إضافة إلى الرجال الأحرار، طائفة من العبيد يحظون غالباً بثقة أسيادهم الذين كانوا يكلفونهم بالقيام ببعض المهام التجارية في شتى أنحاء البلاد التي تعاملوا معها.
- Labib, art. «Kārimī » P. 667 b.
- (59) صبحي لبيب، التجارة الكارمية: 165؛ 31؛ Fischel, Op. Cit, P.165.
- (60) عطية القوسي، أضواء جديدة: 27؛ 129؛ Wiett, Les Marchands d'épices, P.
- (61) Ibid., P. 130.
- (62) عطية القوسي، أضواء: 27. وعن مواصفات رئيس الكارمية، انظر:
- Labib, art. « Kārimī », P. 668 a- 668 b.
- (63) Ashtor, The Karimi, P. 53-54.
- (64) Goitein, New Light, P. 180-182.
- (65) صبحي لبيب، التجارة الكارمية: 14-12؛ 166؛ Fischel, Op. Cit., P.
- (66) فيشر، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى: 179، والحاشية رقم 5؛ ASHTOR, Histoire des Prix et des salaires, P.119.
- (67) Wiett, Les Marchands d'épices, P. 106 - 110.
- (68) ابن حجر، الدرر 405:2.
- (69) المصدر نفسه 384-383:2؛ المقريري، السلوك 133-132:1/2.
- (70) ابن حبيب، تذكرة النيه في أيام المنصور وبنه 61-60:2؛ ابن حجر، المصدر نفسه 410:2.
- (71) المقريري، خطط 368:2، 370-369، 427-426؛ ابن حجر، المصدر نفسه 451-450:1.
- (72) نعيم فهمي، طرق التجارة: 372-369.
- (73) سعيد عاشور، العصر المالكي: 395.
- (74) قام السلطان قايتباي ب 16 حملة عسكرية وبلغت تكاليفها أكثر من 8 مليون دينار.
- Labib, art. « Kārimī », P.669 a.
- (75) Labib, art. « Kārimī », P.669 a.

- (76) Fischel, Op. Cit., P. 173; Darrag L'Égypte sous le règne de Barsbay, P. 205, 359.
- (77) ابن الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان 3: 341, 337, 145; Darrag, Ibid., P. 225-226.
- (78) المصدر نفسه: 185.
- (79) المصدر نفسه: 346; Fischel, Op. Cit., P. 79.
- (80) Heyd, Op. Cit., II, P. 491-493, 525-526.
- (81) صبحي ليب، التجارة الكارمية: 43؛ سعيد عاشور، العصر المالكي: 296-295.
- (82) Fischel, Op. Cit., P. 173.
- (83) نعيم فهمي، طرق: 107-108، 372.
- (84) ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور 4: 424.
- (85) Fischel, Op. Cit., P. 174.

مصادر ومراجع

- ابن الأثير، عز الدين علي: الكامل في التاريخ، م 9. بيروت 1967 م.
- ابن اياس، أبو البركات محمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج 4. تحقيق محمد مصطفى. القاهرة 1960 م.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج 8. القاهرة 1939 م.
- ابن حبيب، الحسن بن عمر: تذكرة النبي في أيام المنصور وبنه، ج 2. تحقيق محمد محمد أمين. القاهرة 1982 م.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، م 1، 2، 4. بيروت (لا - ت).
- ابن دقاق، صارم الدين إبراهيم: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج 4-5. بولاق 1309-1310 هـ.
- ابن الصيرفي، علي بن داود: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج 3. تحقيق حسن حبشي. القاهرة 1974 م.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين عبد الله: تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور. تحقيق مراد كامل. القاهرة 1961 م.
- ابن واصل، جمال الدين محمد: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج 2. تحقيق جمال الدين الشيال. القاهرة 1957 م.
- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ج 2. القاهرة 1288 هـ.
- أبو الفدا، إسماعيل بن علي:
- تقويم البلدان. باريس 1840 م.
- كتاب المختصر في أخبار البشر، ج 4. بيروت (لا - ت).
- الخزرجي، علي بن الحسن: العقود اللؤلؤة في تاريخ الدولة الرسولية، ج 1. تحقيق محمد بسيوني عسل. القاهرة 1911 م.
- عاشور، سعيد: العصر المالكي في مصر والشام. القاهرة 1965 م.
- فهمي، نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب. القاهرة 1973 م.
- الفلشندي، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج 3، 4، 5، 6، 8، 11، 13. القاهرة 1914 م، 1915 م، 1917 م، 1918 م.
- القوصي، عطية: أضواء جديدة على تجارة الكارم من وقائع وثائق الجنيزة. المجلة التاريخية المصرية، م 22. 1975 م.
- ليب، صبحي: التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى. المجلة التاريخية المصرية، م 4، عدد 2. 1952 م.
- المقرئ، نقي الدين أحمد:
- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 1-2. تحقيق محمد مصطفى زيادة. القاهرة 1934-1958 م. ج 3. تحقيق سعيد عاشور. القاهرة 1971 م.

● المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار (الخطط)، ج 2. بولاق 1270 هـ .

- Ashtor, E.: «The Karimi Merchants, *JRAS*. April, 1956. -
- Breydenbach, E. De: Les Saints Peregrinations. Le Caire 1904. ,
- Cahen, Cl.: «Le Regime des Impôts dans le Fayyūm Ayyūbide » dans *Arabica*, III. 1956. ,
- Darrag, A.: L'Égypte sous le règne de Barsbay. Damas 1961. ,
- Depping, G.B.: Histoire du Commerce entre le Levant et l'Europe, depuis les croisades jusqu'à la fondation des Colonies d'Amérique, T.1-2. Paris 1830.
- Dozy, R: Supplément aux Dictionnaires Arabes, II, Leiden, Brill. 1967. ,
- Fischel, W.J.: « The Spice Trade in Mamluk Egypt », *JESHO*, I, 1957-58. ,
- Goitein, S.D: « New Light on the Beginnings of the Kārim Merchants », *JESHO*, I. 1957-58. ,
- Heyd, W.: Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age, T.II. Leipzig. 1925. ,
- Labib, S.: «Kārimī», *El²*, IV, P. 666 b-670 a. ,
- Naura, R.: « Les Karimis aux Archives de Venise », dans *JESHO*, I. 1958. ,
- Thenaud, J.: Le Voyage d'Outre-Mer de Jean Thenaud. Paris. 1888. ,
- Wiet, G.: « Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks », *Cahiers d'Histoire Egyptienne*. Le Caire 1955.